الأمم المتحدة S/PV.7294

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٢٩٤**

الخميس، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة بيرسيفال	(الأرجنتين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيد كوينلان
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغيريهي
	شيلي	السيد أولغوين سيغاروا
	الصين	السيد وانغ مين
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد بريسمان

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1459619 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): يبدأ الآن مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الأرجنتين.

أود أن أبدأ بشكر جميع أعضاء المجلس على دعمهم مبادرة الرئاسة الرامية إلى عقد جلسة ختامية.

صحيح أننا نأمل في مشاركة أوسع من جانب الدول الأعضاء، كما قال صديقي العزيز، سفير الاتحاد الروسي. لكن من الصحيح أيضا أنه يتعين على المجلس، من خلال أساليب عمله، توليد المزيد من الاهتمام والمصداقية والرغبة لدى عدد أكبر من الدول الأعضاء للمشاركة.

عندما كنا نستعد لتولي رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، قررنا ألا نثقل البرنامج بأنشطة تتجاوز تلك التي تنص عليها قرارات المجلس وممارساته السابقة. ورغم اعتدالنا، فقد كان شهرنا حافلا بالعمل، حيث أجرينا ٣ مناقشات مفتوحة و ١٢ إحاطة إعلامية علنية، وجلسة سرية واحدة، و ١٥ جلسة مشاورات غير رسمية، فضلا عن اعتماد ٣ قرارات، والتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة، وبيانا رئاسيا واحدا، و ١٤ بيانا صحفيا، جرى إصدار ٥ منها في يوم واحد.

إن المناقشات المفتوحة الثلاث، التي عقدت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين (انظر S/PV.7281)؛ وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، بشأن أساليب عمل مجلس الأمن (انظر S/PV.7285)؛ وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بشأن المرأة والسلام والأمن (S/PV.7289)، رغم تنوعها، فإنها تشترك في أمرين.

أولا، مشاركة عدد كبير من الدول غير الأعضاء في المجلس في كل من المناقشات الثلاث والمستوى الكبير من الاهتمام الذي تولد عنها، الأمر الذي يدل على مدى أهمية هذه المسائل بالنسبة للمجتمع الدولي. وثانيا، توافق الآراء الذي نشأ – بين أعضاء المجتمع الدولي، وإن لم يكن بالضرورة بين أعضاء المجلس – فيما يتعلق بالمسائل الخمس.

والمسألة الأولى هي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يقوم بدور نشط وإيجابي في حل القضية الفلسطينية عن طريق دعم المبادرات الملموسة الرامية إلى جعل الحل القائم على وجود دولتين حقيقة واقعة، حيث أن هذا الحل هو الوحيد الذي يمكن أن يضع حدا نهائيا للصراع الذي طال أمده كثيرا وكان سببا في إزهاق عدد كبير جدا من الأرواح.

والثانية هي أن تقدم المحكمة الجنائية الدولية إسهاما إيجابيا في تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي، وأنه ينبغي أن يكون مجلس الأمن هو المسؤول عن متابعة الإحالات المقدمة إلى المحكمة.

والمسألة الثالثة هي أن ضمانات مراعاة الأصول القانونية لا تمثل فحسب حقا إنسانيا للأفراد المستهدفين بقوائم جزاءات مجلس الأمن؛ بل إنها تسهم أيضا في فعالية نظم الجزاءات حيث تجعلها أقل عرضة للطعن فيها من جانب المحاكم المحلية أو الدولية.

والمسألة الرابعة هي أنه على الرغم من أهمية تحسين شفافية المجلس وقدرته على الحوار وكفالة عمله بمزيد من الكفاءة، من المهم للغاية أن ندرك أن المجتمع الدولي يتوقع أن نواصل العمل من أجل الاضطلاع بعمليات لصنع القرار تتسم بمزيد

من الديمقراطية ومن جعل تفاعلاتنا مع الدول الأعضاء ككل أكثر موضوعية وشفافية.

أما الخامسة فهي أنه من المهم إيلاء الاهتمام للاحتياجات والقدرات المحددة والمتعددة الأبعاد للنساء والفتيات اللاجئات أو المشردات داخليا، وذلك بتعزيز المنظور الجنساني والتركيز على الحقوق الإنسانية للمرأة لدى وضع وتنفيذ ورصد السياسات المتعلقة بالنساء والفتيات اللاجئات والمشردات وتنفيذ الالتزامات الواردة في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات اللاحقة وترجمتها إلى نتائج ملموسة. كما ينبغي أن يشمل ذلك إدماج المنظور الجنساني في الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ وعمليات الاستعراض المقرر تنظيمها في العام المقبل لنظام الجزاءات وعملياتنا لحفظ السلام ولإعلان ومنهاج عمل بيجين.

لقد استحوذ العديد من الحالات الأخرى على اهتمامنا في تشرين الأول/أكتوبر: سوريا بجوانبها الثلاثة – وهي، الأسلحة الكيميائية والحالة الإنسانية، والعملية السياسية – ومالي والصومال واليمن لبنان وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وجنوب السودان وأوكرانيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصحراء الغربية، ومرة أخرى، الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتلقينا تقريرين عن الجزاءات بشأن الصومال وإريتريا، وكوت ديفوار. كما عقدنا جلسات مع قادة القوات في عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة وبشأن فيروس الإيبولا ومع رئيس محكمة العدل الدولية.

كما جدد المجلس ولايات قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال – والذي شمل تجديد ولاية فريق الرصد والرفع الجزئي للحظر المفروض على الأسلحة – وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وهي عملية حفظ السلام الوحيدة للأمم المتحدة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي تنتشر في بلد يمثل تحقيق الاستقرار فيه أولوية عليا بالنسبة للأرجنتين.

ومع التسليم باستحالة مناقشة جميع هذه المسائل، أود أن أقول شيئا عن أساليب عمل مجلس الأمن. خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ المجلس القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) بشأن هايتي في جلسة شهدت تقديم أربعة تعليلات للتصويت، والقرار ٢١٨٢ (٢٠١٤) بشأن الصومال، مع امتناع عضوين عن التصويت وتقديم ستة تعليلات للتصويت وفي المناسبتين، لم يأخذ المجلس آراء وشواغل البلدان في المناطق المعنية بعين الاعتبار. وأرى أن هذه ليست بالسوابق الجيدة وأنها لا تعبر بالتأكيد عن التزام المجلس باحترام القيادة الإقليمية، على النحو المعرب عنه في العديد من القرارات والبيانات الرئاسية بشأن التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وأخيرا، فيما يتعلق بالحالة الناشئة عن تفشي الإيبولا مؤخرا – والذي إن لم تتم السيطرة عليه يمكن أن يعرض التقدم الذي أحرزناه بشق الأنفس في بناء السلام في غرب أفريقيا للخطر – أعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نتعلم جميعا، ولا سيما أعضاء المجلس، أن نعمل بشكل تعاوني من أجل إيجاد حل شامل للمشكلة بالتنسيق مع الهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وهذا يعني أيضا أنه لا ينبغي للمجلس أن يتعدى على اختصاص الهيئات الأخرى في المنظومة والتي تقع عليها المسؤولية الرئيسية والتي تمتلك أيضا الأدوات المناسبة للتعامل بفعالية مع أزمة هي في الأساس مسألة صحية واجتماعية. وهذا لا يعني أنه ينبغي للمجلس أن يتخلى عن مسؤولياته في ما يتعلق بالتأثير المحتمل الذي يمكن أن يخلفه هذا الوباء المفجع على الأوضاع الأمنية في المنطقة المتضررة. ونحن نعلم أن الابتكار لا يمثل ميزة دائما. ومع ذلك، فإننا نرى أننا أضعنا فرصة قيمة عندما فشلنا في تنظيم اجتماع مشترك بين الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن هذه المسألة.

نظرا لأن هذه هي الجلسة الأخيرة لرئاسة الأرجنتين للمجلس، أود أن أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع زملائي على

ما قدموه من توجيه ودعم، والذي لولاه ما تمكنت الرئاسة من القيام بعملها. كما أود أن أتمنى كل النجاح لأستراليا في قيادتها، والتي يمكنها أن تعول فيها على الدعم الكامل من الأرجنتين.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

أُعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على كونكم سابع رئيس ينظم جلسة اختتام في هذا العام، وثالث رئيس ينظمها في جلسة إحاطة عامة. ما فتئت رواندا تقول إن هذه الجلسات توفر فرصة فريدة من نوعها ومنتظمة لمجلس الأمن لتقييم ما يضطلع به من أعمال وللنظر بشكل انتقادي في مدى تقدمه وفعاليته، وصيغة الإحاطات الإعلامية العامة تعزز شفافيتنا في نظر أعضاء الأمم المتحدة وعامة الجمهور.

كما تقدر رواندا الطريقة التي ترأستم بها، سيدتي الرئيسة، المجلس خلال رئاسة الأرجنتين الثانية والأخيرة في فترة عضويتها الحالية. ونعرب عن تقديرنا الخاص لأنكم واصلتم في شهر تشرين الأول/أكتوبر ما تُسمى ”صيغة القوة“، التي بدأت الممثلة الدائمة للولايات المتحدة استخدامها في أيلول/سبتمبر، والتي تهدف إلى تشجيع زيادة التفاعل بين أعضاء المجلس ومقدمي الإحاطات الإعلامية أثناء المشاورات المغلقة. كما نعرب عن تقديرنا لنائب الممثل الدائم والمنسق السياسي لكم، وهو المهندس الذي جعل آلية الأرجنتين تعمل بكفاءة في هذا الشهر.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير غاري كوينلان، ممثل أستراليا، على توليه آخر رئاسة له للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحافل بالعمل. وليس لدي أدنى شك في أن الصيغة التفاعلية التي بدأت في أيلول/سبتمبر ستستمر لأن السفير كوينلان ذو شخصية أبعد ما تكون عن اتباع ما تمليه عليه النصوص المكتوبة. وبما أن وفدي الأرجنتين وأستراليا والوفود الأخرى المنتهية عضويتها – جمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ – تتجه ببطء نحو نهاية فترة عضويتها – والتي أعتقد أنها كانت ناجحة – نود أن نكرر الإعراب عن تهانينا للدول التي ستخلفنا – إسبانيا وأنغولا وفترويلا وماليزيا ونيوزيلندا – على انتخابها في وقت سابق من هذا الشهر، وأن نتمنى لها النجاح في السنتين المقبلتين.

وبالإضافة إلى أن تشرين الأول/أكتوبر كان شهر انتخابات، فقد شهد أيضا اعتماد التقرير السنوي لمجلس الأمن (A/69/2) الذي تولت رواندا عملية صياغته بصفتها رئيسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ونود مرة أخرى أن نشكر زملاءنا أعضاء المجلس، فضلا عن الأمانة العامة، على ما قدموه من إسهامات ودعم على درجة عالية من القيمة. وكما ذكرنا عند عرض التقرير في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.7283)، ترى رواندا أن إصدار تقرير تحليلي بدرجة أكبر، يتضمن تقييما لفعالية المجلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير وتعقبه مناقشة بمناسبة اعتماده، من شأنه أن يعود بالنفع على أعمال المجلس في المستقبل.

وفي هذا السياق، تعرب رواندا عن تقديرها للمناقشة التي أجرتها الدول الأعضاء يوم الخميس الماضي خلال المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل (انظرS/PV.7285). وجميعنا يتفق على أنه، ريثما يتم إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، تصبح هناك حاجة إلى مواصلة تحسين المساءلة والشفافية والفعالية في هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة المنوط به المسؤولية عن صون السلام والأمن الدوليين. وكما ذكرنا في المناقشة المفتوحة، فإننا نرى أن تحسين أساليب عملنا سيتطلب توسيع ولاية أمين مظالم اللجنة المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، بشأن تنظيم القاعدة وما يرتبط

به من أفراد وكيانات، لتشمل جميع لجان الجزاءات، فضلا عن تعزيز الحوار والتفاعل بين أعضاء المجلس والمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية من أجل النظر بشكل منتظم في جميع مسائلنا المعلقة ذات الصلة بالإحالات وعدم الإحالات إلى المحكمة، وفقا لنظام روما الأساسي.

ويجب على المجلس أيضا تعزيز علاقاته مع محكمة العدل الدولية. وقد أتاحت لنا الجلسة السرية التي عقدناها بالأمس (انظر S/PV.7290) مع رئيسها فرصة لتقدير الدور الهام الذي تضطلع به المحكمة في مجال التسوية السلمية للنزاعات بين الدول.

لقد كانت جلسة الإحاطة السنوية التي عُقدت في هذا الشهر مع قادة قوات بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (انظر S/PV.7275) بالغة الأهمية لتحسين فهم المجلس للتحديات التي يواجهونها في الميدان. ونقدر بشكل خاص أن الرئاسة الأسترالية القادمة ستنظم في تشرين الثاني/نوفمبر جلسة مماثلة مع رؤساء عناصر الشرطة التابعين للأمم المتحدة. وقد أُحطنا علما خلال الجلسة مع قادة القوات بالأوضاع الدقيقة في مختلف البعثات، مثل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والتي لم تعد تعمل في بيئة حفظ سلام حيث أنها تواجه منظمات إرهابية فيما لا تنص ولايتها على ذلك، كما أنها غير مجهزة أو مدربة للقتال. وحالة بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية مختلفة تماما. فقد جرى تعزيز هذه البعثة، وهي إحدى أكبر بعثات حفظ السلام، في العام الماضي بلواء تدخل، أُسندت إليه مهمة تحييد الجماعات المسلحة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ولكن للأسف، فإن البعثة لم ترتق بعد، رغم الولاية الواضحة والميزانية الكبيرة، إلى مستوى توقعات المجلس أو توقعات الكونغوليين، وذلك بعد مرور حوالي ١٥ عاما على إنشائها. وفي هذا الصدد، وبينما يتعين على مجلس الأمن، عند اتخاذ القرارات، ضمان أن تعبر ولايات حفظ السلام المخولة عن السياق الأمني على أرض الواقع، فإن من الأهمية للغاية بمكان ضمان تركيز أنشطة البعثات على تحقيق نتائج، بحيث يمكن مساءلتها.

برزت الحالة في الشرق الأوسط في برنامج عمله لشهر تشرين الأول/أكتوبر، كما كان الحال في الشهر الذي سبقه. ومع وصول عملية سلام الشرق الأوسط إلى طريق مسدود والقتال الدائر في سوريا وصعود منظمة ارهابية وحشية تسمى ”الدولة الإسلامية“، أو ”داعش“ والفوضى الأمنية المتزايدة في اليمن، يبدو مجلس الأمن غير جاهز أو غير قادر على التأثير بشكل كبير على الحالة في المنطقة. ومع أن من المريح جدا إلقاء اللوم على المجلس، فإن هذه الهيئة التابعة للأمم المتحدة ليست كيانا منفصلا أو مستقلا؛ لقد أنشأناها نحن، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛ إنها نحن. وبالتالي، ما بقي أعضاء المجلس، وبخاصة الأعضاء الدائمين، جنبا إلى جنب مع غيرهم من القوى العالمية والإقليمية، عاجزين عن استخدام نفوذهم في نيويورك وفي الميدان لدعم جهود مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، ونحن نعلم جميعا أن بوسعهم القيام بذلك، سوف يُستخدم المجلس دائما ككبش فداء للتقاعس الدولي.

في الختام، سيدتي الرئيسة، بما أن بلدكم قد استكمل بنجاح ٢٢ شهرا من العضوية، فضلا عن رئاستين للمجلس، أود، دون انتظار ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تهنئة الأرجنتين على فترة عضويتها الناجحة في مجلس الأمن. وأود أن أشيد بشكل خاص بكم، سيدتي الرئيسة، على أسلوبك الفريد ومواهبك وعلى التزامك بتحسين أساليب عمل المجلس وبتعزيز وحماية المرأة في حالات النزاع وما بعد النزاع، وعلى التزامك الثابت بتحقيق العدالة والمساءلة.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد جلسة اليوم. ونحن نقدر

بشكل خاص نجاح الأرجنتين في رئاسة المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونرحب بالبلدان الخمسة المنتخبة مؤخرا لفترة عضوية مدتها عامان في المجلس ٢٠١٥-٢٠١٦، وهي إسبانيا وأنغولا وفنزويلا وماليزيا ونيوزيلندا. والصين على أهبة الاستعداد للتعاون بشكل وثيق مع الأعضاء الجدد للإسهام معا في صون السلم والأمن الدوليين.

أود أن أركز على ثلاث قضايا تناولها المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، بدءا بالحالة في الشرق الأوسط. لقد كانت القضية الفلسطينية محور تركيز لعمل مجلس الأمن في تشرين الاول/أكتوبر. وعقد المجلس العديد من المناقشات العامة والجلسات الطارئة بشأن هذه المسألة. والصين تعلق أهمية كبيرة على عملية السلام في الشرق الأوسط وتعرب عن بالغ قلقها إزاء التوتر الناجم عن الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية. وتحث الصين إسرائيل على الكف فورا عن أنشطتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بغية تهيئة الظروف المواتية لبناء الثقة واستئناف المفاوضات. ونأمل بإخلاص أن يتحلى الجانبان الفلسطيني والإسرائيلي بضبط النفس وأن يتجنبا أي تصعيد للتوتر أو العودة إلى الصراع المباشر. إن الحوار والمفاوضات هما الطريق الوحيد لإحلال السلام. ويجب على الجانبين إظهار الإرادة السياسية واستئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن.

كما ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بعناية في كيفية إيجاد أوجه تآزر وتعبئة الموارد وتشجيع الاستئناف السريع لمحادثات السلام بهدف تحقيق تقدم فيما يخص القضية الفلسطينية وحل المشكلة على وجه السرعة بطريقة عادلة ومعقولة. ويجب ألا نسمح باستمرار تقاعس المجلس بشأن هذه المسألة. وإننا نرحب بمشروع القرار الذي عممه الأردن بشأن هذا الموضوع. وتؤيد الصين اضطلاع المجلس بمسؤولياته الواجبة وقيامه بدوره الصحيح، من خلال الاستجابة للمطالب المشروعة لفلسطين والدول العربية الأخرى في أقرب وقت ممكن.

وتتمثل القضية الثانية في الحالة في الصومال. وقد نظر مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر في عمل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والحالة الإنسانية والقرصنة. كما اتخذ القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)، الذي مدد بموجبه ولاية بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتأمل الصين في أن يجري تنفيذ هذا القرار بشكل كامل وبإخلاص لمساعدة الاتحاد الأفريقي والحكومة الاتحادية الصومالية في حربهما ضد حركة الشباب وفي صون السلام والاستقرار في الصومال والقرن الأفريقي. وقد أعادت الصين فتح سفارتها رسميا في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، وذلك في خطوة هامة اتخذتها الحكومة الصينية لدعم السلام والتعمير في الصومال. وستغتنم الصين هذه الفرصة لمواصلة تعاونها الشامل والعملي مع الحكومة الصومالية في مختلف المجالات ومساعدة البلد على تحقيق السلام والاستقرار والتنمية.

أما المسألة الثالثة فهي الحالة في جنوب السودان. لقد كثفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمجتمع الدولي مؤخرا جهودهما في سبيل الوساطة ومساعيهما الحميدة فيما يتعلق بالصراع في جنوب السودان. وتحث الصين طرفي الصراع على التعاون مع الهيئة في جهود الوساطة لوضع حد للعنف والأعمال العدائية ولإحراز تقدم في الحوار الشامل للجميع، بهدف التوصل إلى حل مقبول لجميع الأطراف وإعطاء الأمل للشعب السوداني. ونحن ندعم الهيئة الحكومة في مواصلة القيام بدور رئيسي في مجال الوساطة. ونرحب أيضا بقيام بلدان المنطقة، مثل إثيوبيا وجمهورية تترانيا المتحدة وكينيا، بدور ايجابي وعملها في وئام مع الهيئة. وينبغي للمجتمع الدولي أن ينفذ، في أقرب وقت ممكن، التزاماته وأن يزيد مساعداته الإنسانية في جنوب السودان.

وستواصل الصين الاضطلاع بدور بناء في مجال تعزيز استعادة السلام والاستقرار سريعا في جنوب السودان.

وفي الختام، أود أن أعرب مقدما عن أطيب تمنياتي لأستراليا برئاسة سلسة للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد أولغوين سيغاروا (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أهنئكم وفريقكم بأكمله، سيدتي الرئيسة، على الطريقة التي أدرتم بها عمل مجلس الأمن خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ونقدر لكم، سيدتي الرئيسة، الإبقاء على صيغة الإحاطة الإعلامية لجلسة الاختتام كآلية للعمل من شأنها أن تعزز الشفافية في تلك الهيئة.

ونود أن نشير إلى عنصرين نعتبرهما إيجابيين، وهما عقد المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن، فضلاً عن النقاش بشأن أساليب العمل. ونقدر النهج المتبع بشأن موضوع المرأة والسلام والأمن، مع التركيز على النساء اللاجئات والنازحات، كخطوة هامة في البرنامج، وكذلك في حماية المدنيين. ونرى أن التركيز على المواضيع قيد المناقشة من منظور جديد، وكذلك من حيث صلتها بالتحديات الماثلة أمام النظام الدولي، وسيلة من شأنها أن تجعل عمل المجلس أكثر فعالية. وقد لمسنا ذلك من خلال العدد الكبير من الدول التي شاركت في الجلسات.

ونأمل أن تستخدم البيانات التي أُدلي بها في المناقشة في توجيه دراسة عالمية مستقلة بتكليف من الأمين العام، عملاً بالقرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتحديد القضايا المستجدة المتصلة بجدول الأعمال، كالتحديات التي تمثلها الأطراف الفاعلة من غير الدول، ومن بينها الجماعات الإرهابية.

ونرحب أيضاً بالنهج المتبع في المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل، الأمر الذي أتاح لنا مناقشة إمكانية توسيع ولاية مكتب أمين المظالم لتشمل لجان الجزاءات الأخرى، كوسيلة لتعزيز الأصول القانونية الواجبة في الإجراءات. وبالمثل، فإننا نحيط علماً بالمبادرة الداعية إلى تناول بند المتابعة كآلية لمتابعة الإحالات إلى المحكمة الجنائية الدولية.

فيما يتعلق بالحالة في الصومال، نعتقد أنه من المثير للاهتمام أن نرى كيف يمكن معالجتها في إطار جدول الأعمال من وجهات نظر مختلفة، بما يسمح للمجلس أن يتصرف على نحو فعال. وفي هذا الصدد، نرى من الأهمية بمكان ألا يُنحَّى المنظور الإنساني جانباً، لا في هذه الحالة فحسب، بل في كل الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس أيضاً، وخاصة الحالات غير المرئية بوضوح، كالحالة في الصومال. وفي هذا الصدد، نرى أن على هذه الهيئة مسؤولية الإسهام في إيجاد حلول للأزمات الإنسانية.

كما أننا ننظر بعين الرضا إلى التدابير المتخذة لتعزيز عمليات الحظر والمراقبة على الفحم والأسلحة التي أنشأها هذا المجلس. ونفهم أن تلك الإجراءات لا تؤثر على الحقوق والالتزامات التي أنشأتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كما أنها لا تشكل سابقة، لأنها مبنية على طلب تقدمت به الحكومة الاتحادية الصومالية نفسها.

ولا يمكننا أن نختتم المناقشة بدون الإشارة إلى اعتماد القرار ٢١٨٠ (٢٠١٤) بشأن الحالة في هايتي، الذي أيدته بلادي بالرغم من المخاوف التي لدينا نحن والبلدان الأخرى المساهمة بقوات في المنطقة. ونؤكد ذلك انطلاقاً من الروح البناءة التي باشرنا بها عضويتنا في مجلس الأمن، وتعبيراً عن التزامنا المستمر تجاه العملية الديمقراطية وسيادة القانون والنهوض بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية – الاقتصادية في هايتي، حيث أدت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، ولا تزال تؤدي دوراً مهماً.

نكرر ما أشرنا إليه يوم اتخذ القرار بشأن أهمية إيلاء الاعتبار لرأي البلدان المساهمة بقوات عند القيام بعملية إعادة التشكيل. ونرى في ذلك وسيلة لجعل صنع القرار في المجلس أكثر فعالية وشمولاً.

أخيراً، نود أن نعرب عن تمنياتنا لأستراليا برئاسة ناجحة، ونؤكد دعمنا لها.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، أود أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة المقتدرة التي أدرتم بها شؤون هذا المجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وجلسة الاختتام هذه تتيح لنا فرصة لتقييم عمل المجلس خلال رئاسة الأرجنتين.

يسرنا أن نلاحظ عقد عدة جلسات إحاطة بشأن بلدان بعينها في قاعة المجلس مما يتيح للوفود المعنية فرصة للمشاركة والتكلم بموجب المادة ٣٧. كما عقدت إحاطات إعلامية علنية لرؤساء لجان الجزاءات، ما أتاح للوفود المهتمة الفرصة لاكتساب الخبرة أو المعرفة المباشرة بالقضايا قيد المناقشة. ونرى أننا بذلك قطعنا شوطاً طويلاً في زيادة الشفافية في عمل المجلس، والسماح بمزيد من المشاركة، لا للعضوية الأوسع نطاقاً فحسب، بل وللمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والأفراد كذلك.

وأتاحت الإحاطة الإعلامية التي قدمها قادة قوة الأمم المتحدة الفرصة لأعضاء المجلس والعضوية الأوسع نطاقاً في الأمم المتحدة للاستماع مباشرة إلى الأفراد المسؤولين عن تنفيذ ولايات حفظ السلام التي أذن بها هذا المجلس. وقدم قادة القوة إحاطات إعلامية بشأن ثلاثة مواضيع مهمة للغاية: حماية المدنيين، والتوقعات بالنسبة للوحدات العسكرية في ظل بيئة أمنية متغيرة وإنجاز الولايات التقليدية في ظل تلك البيئة المتغيرة. وقد تبين أن الطابع التفاعلي للجلسات مفيد للغاية حيث أتيحت لأعضاء المجلس فرصة لطرح الأسئلة والحصول على توضيحات بشأن المسائل العملياتية والمسائل المتصلة بحفظ السلام.

وكان اعتماد التقرير السنوي للمجلس الذي يغطي الفترة من ١ آب/أغسطس ٢٠١٣ حتى ٣١ تموز/يوليو ٢٠١٤ (A/69/2) تطوراً قيماً آخر خلال الشهر. ونحيي وفد رواندا على الجهد الجبار الذي بذله في إعداد التقرير. ونتطلع إلى تقديمه في الجمعية العامة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ونحن نهتم بالاستماع إلى آراء العضوية الأوسع بشأنه.

إن تعزيز سيادة القانون نتيجة طبيعية ضرورية لصون السلم والأمن الدوليين. والحوار مع المؤسسات القضائية الدولية، ولا سيما محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، لا يمنح أعضاء المجلس الفرصة لمناقشة إقامة العدل فحسب، ولكن لتقييم الأدوار المختلفة التي تؤديها تلك المؤسسات القضائية استكمالاً لعمل المجلس.

وفيما يتعلق بالقضايا المتصلة ببلدان بعينها، نرحب باستنتاجات البعثة المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية. وهذا يبين أن المجلس عندما يتحد يمكنه أن يحقق نتائج إيجابية. وأيضاً في ما يتعلق بسوريا، نرحب بأول إحاطة إعلامية للمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا. وقد ساعدت على استرعاء انتباه المجلس مرة أخرى للوضع السياسي في سوريا. ونكرر اعتقادنا بأن النزاع في سوريا والأزمة الإنسانية التي أثارها لا يمكن إيجاد حل لهما إلا من خلال مفاوضات تفضي إلى حل سياسي.

أما بالنسبة للبنان، فنلاحظ أنه بعد عشر سنوات من اتخاذ القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) لم يتحقق نزع سلاح كل الميليشيات بعد. وهذا الوضع يشكل تهديداً لسلام لبنان واستقراره وسيادته. فمن الأهمية بمكان أن يتم نزع سلاح الميليشيات

كافة، وفقاً لأحكام القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) والتزاماتها بموجب اتفاق الطائف.

وبما أن هذه آخر الجلسات المقررة التي تعقد تحت رئاسة الأرجنتين، وباسم الوفد النيجيري، وبالنيابة عن سفيرة بلدي والممثلة الدائمة، السيدة جوي أوغوو، بصفة خاصة، أود أن أهنئكم شخصياً، سيدتي الرئيسة، وفريقكم القدير جداً، بقيادة منسقه السياسي ماريو أويارثابال، على الطريقة المقتدرة التي أدار بها فريقكم برمته ولايتكم بكل هذه الشجاعة والاجتهاد في تشرين الأول/أكتوبر. لقد كان الشهر حافلاً جداً بالعمل فعلا، ولكنه كان مثمراً بالنسبة لكم، سيدتي الرئيسة، ولنا جميعاً. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن أطيب تمنياتنا لأستراليا، البلد عضو الكمنولث الذي نشترك معه في أشياء كثيرة مشتركة، ونعرب عن دعمنا لوفدها إذ تستعد لتولي رئاسة المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): بداية، سيدتي الرئيسة، أود أن أهنئكم على قيادتكم لأعمال المجلس خلال هذا الشهر، وأهنئ جميع أعضاء فريقكم على عمله. ونرحب بمبادرة الولايات المتحدة إلى إدخال طريقة جديدة لإجراء المشاورات في مجلس الأمن، وهي الطريقة نفسها التي قررتم استخدامها، في ذات الوقت الذي أدخلتم فيه تحسينات عديدة على عمله. وقد جعلت تلك الطريقة جلساتنا أكثر مرونة.

ونلاحظ بارتياح أن المناقشات التي أجريت عن الحالة في السودان وجنوب السودان (انظر S/PV.7276) قد مكنت أعضاء المجلس من فهم الحالة في أبيي بطريقة أفضل، وما يرتبط بذلك من المعايير والتحديات التي تمثلها الانتخابات التي تعتزم الخرطوم تنظيمها في عام ٢٠١٥. وكان المجلس قد مدد تحت رئاستكم، سيدتي الرئيسة، ولاية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي إلى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٥. واعتمد مجلس الأمن القرار ٢١٧٩ (٢٠١٤) الذي قدمته الولايات المتحدة، ورحب به الممثلان الدائمان للسودان وجنوب السودان.

وفيما يتعلق بالأزمة الناشئة عن فيروس الإيبولا، فإننا نسلّم أيضا بأن قيادتكم قد أدت إلى أن ينظر المجلس في هذه المسائل مرتين، فضلا عن اتخاذ تدابير هامة بشأنها. وبفضل المناقشة المفتوحة بشأن الإيبولا التي عقدت في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7279) والمشاورات التي تلتها، فقد تمكّن المجلس، بل المجتمع الدولي بأسره، من الإقرار بأن فيروس الإيبولا يشكّل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن، ليس في البلدان الثلاثة الأكثر تأثرا بالفيروس فحسب، وإنما بالنسبة للبشرية جمعاء. ونود أن يتواصل زخم التضامن الذي تحقق في ذلك الحدث الجماعي المعني بزيادة الوعي فضلا عن تعزيزه بغية القضاء على الوباء في مصدره، وكفالة عدم انتشاره إلى بقية أنحاء العالم. وبعبارة أخرى، ينبغي أن تتلقى البلدان الثلاثة الأكثر تضررا من الفيروس مساعدة متعددة الأوجه تمكنها من الاستفادة من الإنجازات التي حققتها في بناء السلام والتنمية الاقتصادية.

لقد شددت الجلسة المعقودة مع قادة قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام (انظر S/PV.7275) على الطابع الهش للظروف التي ينفّذ فيها ذوو الخوذ الزرق مهامهم. فهم ما زالوا يواجهون على نحو متزايد حالات عدائية معقدة ولا يمكن التنبؤ بها، ويتم استهدافهم بصورة منتظمة من قبل الجهات الفاعلة من غير الدول في الجولان وسوريا وشمال مالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى. وعليه، فإنه يجب تعديل الولايات ذات الصلة لكي تأخذ بذلك العنصر الجديد بعين الاعتبار.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين، فإننا نرحب بالجلسات التي عقدتها رئاسة الأرجنتين، والتي مكّنت أعضاء المجلس من توضيح مواقفهم بشأن مختلف

المسائل. ومع ذلك، فإن عدم وجود توافق في الآراء في صفوف المجلس إنما يعني أنه لا يزال ينبغي إيجاد حلول في الأجلين المتوسط والطويل للمسألتين السورية والفلسطينية.

وقد كان الصومال أيضا محل اهتمام خاص في هذا الشهر، حيث قدم الممثل الخاص للأمين العام، والممثل الخاص للاتحاد الأفريقي في الصومال، ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وصفا متفائلا لآفاق ذلك البلد المنكوب. وينبغي أن يؤدي نجاح عملية المحيط الهندي العسكرية والجهود السياسية الجارية في الصومال إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٦. ويرى وفد بلدي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر في التنفيذ الفعال للقرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)، الذي ينص، في جملة أمور، على حظر تصدير الفحم.

وفي ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش المجلس أساليب عمله (انظر S/PV.7285) بهدف تحسين فعالية أنشطته. وهذا يؤكد مرة أخرى ضرورة تعزيز الشفافية واتساق نظام الجزاءات. وتدل مشاركة العديد من الدول الأعضاء في تلك الجلسة على الاهتمام الذي توليه عموم العضوية في الأمم المتحدة لهذه المسألة.

ولا يسعني أن أختتم كلمتي دون الإشارة إلى الجلسة المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بشأن موضوع ”المرأة والسلام والأمن: النساء والفتيات المشردات: قائدات وناجيات“ (انظر S/PV.7289) التي أدت إلى اعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2014/21. ونرحب بأن جميع المتكلمين قد سلّموا بالدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به المرأة في عمليات السلام والأمن في جميع أنحاء العالم، وبضرورة توفير الحماية للمرأة وضمان مشاركتها الكاملة وعلى قدم المساواة في جميع الجهود المبذولة في منع نشوب النزاعات وتسويتها، وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وفي الختام، أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وجميع أعضاء فريق الأرجنتين، على العمل الهام الذي أنجزتموه، وأهمية المواضيع المختارة، فضلا عن جهودكم الدؤوبة التي لا تكل طوال فترة رئاستكم. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ أستراليا على تولي رئاسة المجلس لشهر تشرين الثاني/نوفمبر. وأؤكد لها دعم وفد بلدي الكامل، وأتمنى لها كل النجاح.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد اتسمت أنشطة مجلس الأمن في تشرين الأول/أكتوبر بقدر عال من الكثافة والإنتاجية. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى المبادرات والعمل الفعال من قبل رئاسة الأرجنتين. وأهنئ السفيرة بيرسيبال وكامل وفد الأرجنتين على نجاحهما.

لقد واصل مجلس الأمن متابعة التطورات الجارية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عن كثب. ولا تزال الحالة هناك تتسم بالاضطراب الشديد، ولن يكون تحقيق الاستقرار فيها ممكنا بدون التوصل إلى تسوية سياسية ودبلوماسية للأزمات الإقليمية. وينطبق ذلك على الأزمات الجديدة، علاوة على تلك التي لا تزال مستمرة على مدى عقود من الزمن. ولا سبيل إلى إيجاد حل دائم لها إلا عن طريق الحوار الشامل للجميع، ودون تدخل أو فرض حلول جاهزة من الخارج.

وللأسف، فليس هناك ما يدعو إلى التفاؤل بعملية السلام في الشرق الأوسط. ولا تزال الحالة في اليمن مضطربة، في حين وصل العراق وليبيا إلى درجة الغليان. ونتيجة للتدخل الخارجي الصارخ في سوريا، والدعم غير المسؤول للمعارضة المسلحة، فقد نشأ تهديد إقليمي جديد في شكل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي له طموحات عالمية. وأصبح نطاق الخطر يشمل الآن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين ظلوا يعملون في المنطقة على مدى عقود من الزمن. ويبيّن كل هذا الخطر الذي لا يحدق بسوريا فحسب وإنما بالشرق الأوسط بأسره نتيجة استمرار التدمير الأهوج لأسس

المجتمع والحكم. ونشعر بالارتياح إزاء الإحاطة الإعلامية الأولى التي قدمها إلى مجلس الأمن المبعوث الخاص للأمين العام إلى الجمهورية العربية السورية، السيد ستافان دي ميستورا، وإلى تقييمه للحالة. وينبغي أن نوفر التأييد القوي للجهود التي بذلها من أجل المضي قدما نحو إيجاد تسوية سياسية للأزمة السورية.

لقد كانت أفريقيا محل تركيزنا خلال هذا الشهر. ففي ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7286)، اتخذ مجلس الأمن القرار الجامع ٢١٨٢ (٢٠١٤) بشأن الحالة في الصومال وإريتريا. وعلى الرغم من الثغرات الكبيرة التي تضمنها – والتي وجدنا صعوبة بسببها من جانبنا في تأييده – فإن من شأن ذلك القرار أن يساعد على تيسير إحلال السلام في منطقة القرن الأفريقي.

وأكدت الجلسة بشأن الحالة في أوكرانيا (انظر S/PV.7287) على أنه لا يمكن أن تتغلب وثيقة جنيف المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل التي قسّمت المجتمع الأوكراني على الأزمة الداخلية والبعيدة المدى والعودة إلى التطور المتناسق المستدام لصالح الجماعات العرقية السياسية والإقليمية كافة إلا من خلال حوار شامل للجميع على الصعيد الوطني واستنادا إلى بروتوكول مينسك، ومذكرة تفاهم مينسك. تمر أوكرانيا اليوم بفترة حاسمة تتطلب العمل الدقيق والمتوازن وأن يعمل الطرفان الأوكرانيان على مواصلة الحوار السياسي. وفي هذا الصدد، ندعو جميع الجهات الفاعلة الخارجية والداخلية إلى الامتناع عن التصريحات أو الأنشطة غير المدروسة بعناية، ومن باب أولى، التحريضية.

ونحيط علماً بالاجتماع المتعلق بأساليب عمل مجلس الأمن (انظر S/PV.7285)، الذي هو تقليدياً مسألة تحظى باهتمام كبير من أعضاء الأمم المتحدة عموماً. ومن السليم تماماً أنه عقد تحت رئاسة الأرجنتين، فالأرجنتين ترأس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وفي الواقع، واصل الفريق العامل في الشهر الماضي عمله الفعال.

ونحن، بدورنا، نشارك بنشاط في تلك الجهود، بمواصلة الدعوة إلى زيادة الشفافية في أساليب عمل المجلس، وتشجيع تنفيذ المبادرات المفيدة. وقد اتفق الفريق العامل على بند بدأ قبل سنتين، أي مذكرة من الرئيس بشأن البيانات المدلى بها في المجلس، ويعود الفضل في ذلك بشكل كبير إلى الجهود التي لا تتزعزع لرئاسة الأرجنتين في التغلب على محاولات عرقلة قام بها أعضاء آخرون من المجلس. ويحدونا الأمل في أن تتواصل أنشطة الفريق العامل لتعزيز الشفافية والديمقراطية في المجلس. لا تزال بعض المبادرات الهامة مطروحة على بساط البحث، بما في ذلك إجراء الاجتماعات والإجراءات لإعداد التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة بصيغة آريا.

وفي الختام، أتمنى كل النجاح للوفد الأسترالي في قيادة المجلس بشكل متجانس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

السيد عميش (الأردن): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أتقدم إليك والفريق العامل معك بالشكر والتقدير على حسن إدارتكم لأعمال المجلس خلال الشهر الحالي، الذي شهد تطورات كبيرة على الساحة الدولية في مختلف القضايا المتصلة بعمل المجلس.

لقد تعود وفد بلادي في مثل هذه الجلسة على عدم الخوض في الأعمال التي كانت مدرجة في جدول أعمال المجلس، والاقتصار فقط على أساليب عمل المجلس. وفي هذا الخصوص، فإننا نثني على الطريقة التي تمت بها إدارة أعمال المجلس خلال هذا الشهر، خاصة الاجتماعات التشاورية. حيث تميزت هذه الطريقة في إدارة الجلسات بالفاعلية وتحقيقها للفائدة المرجوة منها.على الرغم من أنها أدت في بعض الحالات إلى إطالة أمد الجلسات عن المعهود؛ هذا وعلى الرغم مما ذكرته من عدم تعود وفد بلادي على التكلم بشأن

الأمور الموضوعية المعروضة التي كانت مدرجة على جدول أعمال المجلس، فإن ما يحصل في القدس الشرقية من تصعيد من قبل الجانب الإسرائيلي يحتّم عليّ إعادة التأكيد على وجوب قيام المجلس بمسؤولياته تجاه ما يحصل هناك، لوقف التصعيد في الأراضي الفلسطينية، خاصةما تقوم به إسرائيل في الحرم القدسي الشريف. ونحن نشكر استجابة المجلس لدعوة الأردن إلى عقد اجتماع طارئ يوم الأمس بهذا الخصوص (انظر S/PV.7291).

وختاما، نهنئ الرئاسة الأسترالية القادمة ونتمنى لها كل التوفيق في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر القادم.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود في البداية أن أهنئكم، السيدة الرئيسة، وأهنئ فريقكم بكامله على الطريقة التي أدرتم بها أعمالنا في الشهر الذي ثبت أنه حافل بأنشطة العمل. كما أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة الختامية بشأن عملنا هذا الشهر؛ ولم يعد من الممكن إنكار القيمة المضافة لهذه الجلسات التي تحقق الهدف المتمثل في الشفافية وهو ما نؤيده.

أود أن أبدأ ملاحظاتي بالإشارة إلى التحديات الجديدة في مجال حفظ السلام. إن عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام كثيرا ما تتدخل في الحالات المعقدة حيث يوجد قدر ضئيل أو معدوم من السلام للحفاظ عليه، وزيادة مخاطر الهجمات غير المتناظرة التي تستهدف مباشرة حفظة السلام التابعين لنا. ومن الضروري أن تكون هناك استجابات متعددة الأبعاد نظرا للسياق الجديد. لقد تمكنا من مناقشة هذا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر في المناقشة المفتوحة السنوية مع القادة العسكريين لعمليات حفظ السلام (انظر S/PV.7275). إن قادة القوات في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، قدموا إلى المجلس وجهات نظرهم من الميدان فيما يتعلق بأثر هذه التحديات الجديدة على وفاء البعثات بالولايات، سواء بسبب الحالات الأكثر تعقيدا التي تنطوي على حماية المدنيين، أو الظروف التشغيلية والأمنية المتدهورة. وتمكنا من معالجة بعض هذه المسائل بمزيد من التفصيل خلال الشهر في مناقشاتنا بشأن الحالة في مرتفعات الجولان، وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وتكتسي هذه المسائل أهمية بالغة عندما يناقش المجلس تجديد الولايات. وهذه سيكون واقع الحال في الشهر المقبل فيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وغني عن القول إن المناقشات مع البلدان المساهمة بقوات قبل تجديد الولاية ستكون هامة عند النظر في شواغلها ووجهات نظرها. علاوة على ذلك، في الشهر المقبل سيتعين علينا تحديد الحلول من أجل مساعدة البعثة المتكاملة بفعالية أكبر في التصدي للتحديات التي تواجهها في شمال مالي. وقد تنشأ مسائل مماثلة في توسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي تواجه أصلا حالة معقدة جدا.

وقبل كل شيء، نرحب بإعلان الأمين العام عن اعتزامه إنشاء فرقة عمل رفيعة المستوى لإجراء دراسة شاملة بشأن حفظ السلام ترمي إلى تحسين الاستراتيجيات في هذا المجال. ويمكن تطوير أوجه التآزر المفيدة في ضوء استعراض هيكل بناء السلام المقرر عقده في عام ٢٠١٥.

أود أيضا أن أكرر بإيجاز التأكيد على موضوع آخر بالغ الأهمية – مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز العدالة. ونؤمن بأن ذلك يشكل جانبا أساسيا من جهود المجلس في صون السلم والأمن الدوليين، وكذلك في منع نشوب النزاعات.

في المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.7285)، التي جرت يوم الخميس الماضي، شددت

مرة أخرى كل من السيدة فاتو بنسودةا المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، والسيدة كيمبرلي بروست، أمينة المظالم في نظام الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، على أهمية العدالة ومراعاة الأصول القانونية الواجبة في الإجراءات التي يتخذها المجلس والدور الداعم الذي يمكن أن تقوم به المحكمة ومكتب أمينة المظالم. كما ساعدت الجلسة الخاصة لمجلس الأمن مع رئيس محكمة العدل الدولية (انظر S/PV.7290) في تسليط الضوء على الجهود التكميلية للمؤسستين.

لقد تكلمنا أيضاً هذا الشهر عن عدة أزمات، حيث يتعيَّن أن تكون مكافحة الإفلات من العقاب جزءاً أساسياً ،إذا لم يكن حاسماً، من السعي إلى حل دائم. تلك هي الحالة في جنوب السودان أو حتى الحالة في سوريا. وسيكون من الأساسي أن نحدد في الوقت المناسب المسؤول عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بغية تحقيق المصالحة والسلام الدائم. والروايات المؤثرة التي سُمِعت أثناء المناقشة العامة بشأن حالة النساء والفتيات المشرَّدات نتيجة النزاع (انظر S/PV.7289)، تعزِّز اقتناعنا بأنَّ مكافحة الإفلات من العقاب لمرتكبي الجرائم، وبالتحديد الجرائم الجنسية، يجب أن تكون جزءاً لا يتجزَّأ من أية استراتيجية شاملة لدعم النساء والفتيات المتضررات بالنزاع.

وقبل الختام، أودّ أن أذكر مجدداً بضعة مواضيع هامة أخرى، كانت على جدول أعمالنا لشهر تشرين الأول/أكتوبر. أولا وقبل كل شيء، وفي ما يتعلق بسوريا، أفاد صباح اليوم المبعوث الخاص للأمين العام، ستافان دي ميستورا، بشأن الخطوات التي اتُّخِذت نحو إيجاد حل سياسي للأزمة. وعلينا أن ندعم تلك الجهود، آخذين في الاعتبار، فوق كل شيء، معاناة السكان السوريين واللاجئين، ولكن مع مراعاة أثر النزاع على استقرار المنطقة بأكملها أيضا. وفي الوقت نفسه، علينا مواصلة التشديد على التنفيذ الدقيق للقرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) لتوفير المساعدات الإنسانية وتخفيف معاناة السكان. وعلينا أيضاً أن نبقى حذرين حين يتعلق الأمر بالتفكيك الكامل لبرنامج الأسلحة الكيميائية السورية. فلا يمكن لمجلس الأمن أن يسمح بالتغاضي عن انتهاكات القرار ٢١١٨ (٢٠١٣).

وفي ما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، أكدت المناقشة المفتوحة هذا الشهر (انظر S/PV.7281) والجلسة الطارئة التي عُقِدت أمس (انظر S/PV.7291) مدى الحاجة الملحة للتغلب على المأزق. فالتوتر المتصاعد في القدس الشرقية مصدر قلق شديد لنا. ونأمل أن تمتنع إسرائيل عن أية خطوة إضافية من شأنها أن تؤدي إلى المزيد من تقليص فرص التوصل إلى حلٍّ قائم على وجود دولتين. وإننا ندعو كلا الطرفين إلى اتخاذ التدابير الضرورية لإحراز تقدم نحو السلام.

وهناك مسائل أخرى عولجت ينبغي إثارتها هنا، ولا سيما الحالة في أوكرانيا، ومكافحة وباء الإيبولا أو حتى الأعمال القتالية التي ما انفكَّت تجتاح جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. فهي ستظل تُحفِّزنا في الأسابيع والأشهر المقبلة.

والمسؤولية عن توجيه عملنا ستقع الآن على عاتق أستراليا. وأود أن أتمنى كل النجاح لزميلي، السيد غاري كوينلان، وفريق عمله. ويمكنهم أن يعوِّلوا على دعمنا الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثلة لكسمبرغ على أوجه التشابه الكبيرة التي نتشاطرها، وعلى الشفافية والهدوء اللذين تجلبهما إلى المجلس.

السيد بريسمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة على قيادتها القوية للمجلس في هذا الشهر. إنكم، سيدتي الرئيسة، وفريق عملكم – وبخاصة ماريو – كنتم متميِّزين، والولايات المتحدة تشكركم على

أنكم وجَّهتمونا باقتدار وعلى إبقائنا على المسار الصحيح خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر الحافل جداً.

وأودّ اليوم أن أشاطركم أفكار وفد بلدي بشأن بعض المجالات التي كان فيها مجلس الأمن منتجاً في هذا الشهر، وإنني أتطلع أيضاً إلى بضعة مجالات ستقتضي اهتمامنا المتواصل في تشرين الثاني/نوفمبر وما بعده.

لكنني أود أولاً أن أهنئ أعضاء مجلس الأمن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٦ على انتخاباهم مؤخرا. وإننا نتطلع بشدة إلى العمل معها.

ولكي نبدأ نظرنا إلى الشهر وراءنا، يتعين علينا أن نتفحَّص تصدِّي المجلس لأزمة فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا. لقد أدرك المجلس في هذا الشهر، أثناء جلسة الإحاطة الإعلامية (انظر S/PV.7279) من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، السيد بانبوري، وفي الجلسة الطارئة (انظر S/PV.7268) في الشهر الماضي معاً، أنَّ النطاق غير المسبوق لتفشِّي الإيبولا تجاوز كونه أزمة صحية عامة خطيرة. وهذه الحالة الطارئة بالغة التعقيد تشكِّل تهديداً حقيقيا للسلام والأمن الدوليين، وتقتضي من جميع الأطراف في منظومة الأمم المتحدة العمل معاً لدحر الوباء. ولدينا الكثير جداً من العمل لكي نؤديه على هذه الجبهة.

ثانيا، واصل المجلس متابعة الأزمة في أوكرانيا. وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بإيجاد حل سلمي لها، واستعادة أوكرانيا لسيادتها وسلامتها الإقليمية الكاملتين ضمن حدودها المعترَف بها دوليا. وإننا نرحب بالتزام الحكومة الأوكرانية النشيط باتفاقات مينسك. وقد اتخذت حكومة الرئيس بوروشينكو خطوات للوفاء بالتزامات مينسك، لكنَّ الانفصاليين قابلوا هذه الخطوات الإيجابية بإعلانٍ أحادي الجانب لإجراء ما يُسمَّى انتخاباتهم المحلية في تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا غير دستوري ولا يتمشى تماما مع مينسكٍ.

وعلى صعيد الجزاءات، رحَّبنا بمناقشة الأسبوع الماضي بشأن كيفية فرض تلك التدابير وتنفيذها على نحو أفضل (انظر S/PV. 7285). وبما أنَّ جزاءات الأمم المتحدة تستهدف الأشخاص الأكثر مسؤولية عن التهديدات المتنوعة، مثل الإرهاب، الانتشار النووي، استخدام وتجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة والاتجار بمعادن مناطق النزاع، فإنها تقلِّص التداعيات الإنسانية غير المتعمَّدة إلى الحدِّ الأدنى. والولايات المتحدة ترحب بالتحسينات الكبرى الأخيرة في الأسلوب الذي يفرض المجلس به الجزاءات محددة الأهداف، بما يشمل التعزيزات على نزاهة ووضوح إجراءات الإدراج في القوائم. وينبغي للمجلس أن يدرك أيضا الدور الأساسي الذي تؤديه الإجراءات الوطنية في ضمان مراعاة الأصول القانونية للأفراد المدرجة أسماؤهم في القائمة.

لقد ناقشنا غير مرة في هذه القاعة النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني. وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً كاملا بتحقيق اتفاق تفاوضي بشأن الوضع النهائي، يتيح لدولتين أن تعيشا جنباً إلى جنب في سلام وأمن. تلك هي الطريقة الوحيدة الصالحة للمضي قدُماً. وإذا اختار الطرفان اتباع هذا المسار، فإننا سنكون متأهبين لدعمهما في كل خطوة على الطريق.

إنَّ جلستنا بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7289) أكَّدت أهمية الموضوع. وقد رحَّبنا ترحيباً خاصا بسماع العبارات المُلهمة من السيدة سعاد اللاَّمي حول عملها للمضي قدُماً بتعليم المرأة وحقوقها في أوضاع النزاع. وفي الكلام عن النزاعات، سمعنا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والسيد ستافان دي ميستورا عن الأزمة الإنسانية والسياسية التي ما برحت تجتاح سوريا. وهذه مجالات يتعيّن على المجلس أن يواصل التركيز عليها بقوة.

إنَّ هذا يقودني إلى عدة مسائل سيتعيَّن علينا مواصلة التركيز عليها، وبخاصة في أفريقيا. فكما ذكرت، يجب أن يتصدر وباء الإيبولا تفكيرنا. وكما تعلمون، سيدتي الرئيسة، إنَّ السفيرة باور كانت في المنطقة هذا الأسبوع لتُثبت دعم الولايات المتحدة للبلدان الثلاثة الأكثر تضرراً بأزمة الإيبولا، ودعم جهودها لمكافحة هذا المرض الفتَّاك، وللحصول على دعم متزايد للاستجابة الدولية. والاجتماع المقبل لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا سيكون فرصة ثمينة لتقييم استجابتنا حتى الآن.

لقد اتخذ المجلس في الأسبوع الماضي قراراً قوياً بشأن الصومال، تضمَّن اعتراضاً على المنتهكين المُشتبَه بهم للحظر المفروض على الفحم (القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)). وعلى الرغم من التقدم الكبير، فإنَّ الصومال مهدَّد بالتراجع عن المكاسب الأخيرة بسبب استمرار الجوع والشواغل الإنسانية. فأكثر من ٣ ملايين شخص متضررون الآن بالجفاف وانعدام الأمن، وكما جرى التأكيد، فإنَّ مسالك الإمداد قيد رئيسي أمام وصو المساعدة الإنسانية.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يجب أن نكون حذرين في مواجهة الاعتداءات على حفظة السلام العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأن نركِّز على إنهاء العنف هناك. وفي مالي، فقدنا عددا ضخماً جداً من حفظة السلام نتيجة اعتداءات عنيفة من الجماعات المسلحة، وعلينا ضمان امتلاك حفظة السلام لدينا المعدات والقدرات اللازمة لتنفيذ ولايتهم.

وخارج أفريقيا، يتواصل في الشرق الأوسط، ولا سيما في العراق وسوريا، الشعور بالخطر الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. والمقاتلون الأجانب والمواطنون السوريون، الذين جُنِّدو ودُرِّبوا للقتال في ذلك التنظيم والجماعات الإرهابية الأخرى، يشكِّلون تهديداً لبلدان بعيدة عن ساحة المعركة.

واجتماع أستراليا الوزاري المزمع بشأن مكافحة الإرهاب سيتيح فرصة تمس الحاجة إليها لمواصلة مناقشتنا المتعلقة بالخطوات العملية لتنفيذ آخر القرارات الرئيسية لمكافحة الإرهاب – القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤)، بشأن الخطر من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات المرتبطة به، والقرار ٢١٧٨ (٢٠١٤)، بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. وإننا نتطلع إلى العمل مع المجلس بشأن هذه المسائل وسواها أثناء رئاسة أستراليا. ونوجِّه تهانئنا وتمنياتنا الطيبة إلى السفير كوينلان، وهو يتولَّى هذه المسؤوليات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على حقيقة أننا استطعنا أن نتفق ونعرب عن مشاعرنا بحرية وصدق، وبمودة واحترام. وأرجو نقل تحياتي إلى السفيرة باور.

السيد كوينلان (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أعتقد أنه يجدر بنا أن نذكر أنفسنا بصورة منتظمة بأن مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية هي أن يتصرف بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – جميع الدول الأعضاء – لصون السلام والأمن الدوليين. وفي إطار الاضطلاع بتلك المسؤولية، لا يمكن للمجلس أن يعمل في عزلة ولا ينبغي له ذلك.

وكما يظهر برنامج هذا الشهر، تعتمد فعالية المجلس في الاضطلاع بمسؤولياته على شبكة من الشراكات مع الهيئات والجهات الفاعلة الأخرى. ونحن ممتنون للرئاسة الأرجنتينية على عقد هذه الجلسة اليوم وإتاحة الفرصة للإمعان في النظر في أداء المجلس في العمل مع شركائه خلال الشهر الماضي.

على النحو الذي برز في جهود الأمين العام العظيمة الشهر الماضي لبذل مساعيه الحميدة بغية صون السلام والأمن الدوليين، ربما تكون الشراكة الأهم للمجلس هي شراكته مع الأمين العام. إذ انخرط على نطاق واسع مع أطراف النزاعات، بما في ذلك من خلال القيام بزيارات في الشهر الماضي إلى

ليبيا وإسرائيل والأراضي الفلسطينية، والصومال ومنطقة القرن الأفريقي، وأصدر العديد من البيانات التي يشجع فيها تلك الجهات الفاعلة على اختيار طريق السلام ووقف التصعيد. وأدت تلك الإجراءات إلى تحسين الجهود التي يبذلها المجلس. والإحاطات الإعلامية التي يقدمها الأمين العام، كما فعل في المناقشة المفتوحة بشأن الحالة في الشرق الأوسط التي عقدت في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7281)، دائما ما تعود بالنفع.

وشراكات المجلس مع الممثلين الخاصين للأمين العام أيضا حاسمة الأهمية. ويعتمد المجلس اعتمادا كبيرا على الممثلين الخاصين في تنفيذ الولايات التي ننشئها وتقديم تقارير بصورة منتظمة بشأن التقدم المحرز. والتقارير المقدمة هذا الشهر من الممثلين الخاصين والمستشارين الخاصين المسؤولين عن جمهورية الكونغو الديمقراطية ولبنان والصومال وجنوب السودان، وسوريا واليمن كانت محورية في بلورة تفكيرنا هنا في المجلس، والأهم من ذلك بطبيعة الحال، في عملية اتخاذ القرارات. وكفلت زيادة التفاعل في المشاورات استفادتنا العظيمة من تلك الاجتماعات. وينبغي لنا مواصلة تلك الممارسة التفاعلية. وبالمثل، فإن المزيد من التفاعل مع إدارة الشؤون السياسية له قيمة عظيمة على نحو متزايد للمجلس، وينظر إليه باعتباره كذلك.

وكانت الثقة وهي محورية لشراكات المجلس مع مجموعة واسعة النطاق من وكالات الأمم المتحدة جلية في تشرين الأول/أكتوبر. الإحاطات الإعلامية التي يقدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الصومال وسوريا عززت فهمنا لتلك الأزمات الخطيرة، وستساعد على توجيه قراراتنا. والعروض القوية التي قدمتها المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة السيدة ملامبو – نغوكا (انظر S/PV.7289) والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات التراع، السيدة بانغورا، (انظر S/PV.7282) أضافت أيضا قيمة إلى مداولاتنا.

والشراكة في مجال حفظ السلام بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات والأمانة العامة أساسية أيضا في أعمال المجلس. وفي الظروف التي تتعرض فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لضغوط تاريخية لم يسبق لها مثيل، يجب على المجلس أن يكون متواءما ومستجيبا بصفة خاصة للتحديات التي تواجه كل عملية من عمليات حفظ السلام. وجلسات الإحاطات الإعلامية السنوية التي يقدمها قادة العناصر العسكرية التي عقدت هذا الشهر (انظر S/PV.7275) كانت خير دليل على الشراكة في مجال حفظ السلام. يمكن أن يتعلم المجلس الكثير من الإحاطات الإعلامية المنتظمة التي يقدمها قادة القوات. ونأمل أن يقدم قادة عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام إحاطات إعلامية مماثلة في تشرين الثاني/نوفمبر.

وشراكة المجلس مع لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية المخصصة تكتسي أيضا أهمية بالغة. إن دور لجنة بناء السلام في مساعدة الدول الخارجة من التراع بغية تجنب عودتها مجددا إلى التراع عنصر أساسي في دور المجلس في منع نشوب التراعات. ونرحب بأن تقديم رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة للجنة بناء السلام للإحاطات الإعلامية أصبح ممارسة معتادة من ممارسات المجلس.

ويعد التعاون الفعال بين المجلس والمنظمات الإقليمية أمرا حتميا. وشدد البيان المشترك بين أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي (S/2014/400، المرفق)، الذي اتخذناه في حزيران/يونيه ٢٠١٤، على الأهمية الأساسية لإقامة شراكة وثيقة بين المؤسستين. وأبرز ذلك مرة أخرى في عملنا خلال تشرين الأول/أكتوبر. في المناقشات بشأن الصومال، أدرك أعضاء المجلس الإنجازات التي حققتها بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وبرهنت المكاسب الأمنية التي

تحققت مؤخرا أن قرار المجلس بزيادة الحد الأقصى لعدد القوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال قبل عام كان قرارا صحيحا. وعلى الصعيد دون الإقليمي، فإن دور الوساطة الذي تضطلع به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في جنوب السودان، والجهود التي بذلها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى من أجل تحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة البحيرات الكبرى أمر بالغ الأهمية. وبالرغم من كل هذا، لا بد من الاضطلاع بالمزيد من أجل كفالة مستوى أمثل من التعاون مع الاتحاد الأفريقي.

كما ظهرت أهمية شراكة المجلس مع المؤسسات القضائية الدولية الرئيسية، مع الإحاطة الإعلامية المفيدة التي قدمها بالأمس رئيس محكمة العدل الدولية (انظر S/PV.7290) بشأن أعمال تسوية المنازعات التي تضطلع بها المحكمة. وينبغي أن يدفعنا ذلك إلى التفكير في كيفية مشاركة المجلس في مهام المحكمة لتسوية المنازعات. والنقاش الذي دار خلال مناقشة أساليب العمل هذا الشهر (انظر S/PV.7285)، في إطار بند هام في جدول الأعمال في ظل رئاسة الأرجنتين، سلط الضوء مرة أخرى على مدى ضرورة تعزيز العلاقة الحالية بين المجلس والمحكمة الجنائية الدولية. يجب أن يعمل المجلس بجد في ذلك المسعى.

والمجتمع المدني هو شريك أساسي آخر للمجلس. وتتطلع المنظمات الإنسانية إلى المجلس بغية دعم عملها والمطالبة بحرية الوصول والحماية لصالحها. وتوفر منظمات حقوق الإنسان معلومات بالغة الأهمية تستدعي الاهتمام. التقارير المقدمة من جماعات مثل منظمة رصد حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في جمهورية أفريقيا الوسطى، والعراق، وجنوب السودان وسوريا لم تكن قيمة للغاية فحسب، بل وأساسية، إذ تطلع في بعض الأحيان المجلس على معلومات، وفي أحيان أخرى تصقل إدراكنا لما يجري في الميدان. والعمل التحليلي لتلك المجموعات مثل الفريق الدولي المعني بالأزمات يساعد كذلك. ومبادرة الأرجنتين بدعوة السيدة سعاد اللامي، مؤسسة ومديرة مركز المرأة والعيادة القانونية في مدينة الصدر لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7289) كانت مثالا جيدا على الاستماع إلى أصوات المجتمع المدني في المجلس. ونحن بحاجة إلى المزيد من ذلك.

وفي الختام، أود أن أشير إلى شراكة أخرى حاسمة الأهمية: الشراكة بين الرئاسة وجميع أعضاء المجلس الآخرين. أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على الطريقة الجادة والمتعاطفة التي أدرتم بها وماريو وفريقكم تلك الشراكة بنجاح في تشرين الأول/أكتوبر. ونأمل أن نحذو حذوكم في تشرين الثاني/نوفمبر. أشكر الأعضاء الذين تكلموا اليوم وأشاورا مفعمين بالأمل إلى رئاستنا. ومن حسن الطالع أنه لا يزال أمامنا ٣١ ساعة وأربعين دقيقة، لذلك أود أن أؤكد من جديد دعم وفد بلدي القوي والمتواصل لرئاسة الأرجنتين.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل أستراليا على إسهاماته القيمة الرامية إلى ضمان جدية وعمق مناقشات المجلس، حتى في المسائل الشائكة والأكثر إثارة للجدل.

السيد باوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأشكر وفد الأرجنتيني بأسره، لا سيما ماريو، على إدارة أعمال المجلس بصورة ممتازة، وعلى قيادتكم ورئاستكم الناجحة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. ونقدر بشكل خاص تفانيكم في إجراء مشاورات تفاعلية، وقراءة البيانات الصحفية للمجلس في المؤتمرات الصحفية وكتابة التغريدات قبل وبعد جلسات المجلس.

ونشكر الأرجنتين على عقد مناقشتين مفتوحتين هامتين، بشأن أساليب عمل المجلس (انظر S/PV.7285)، والمرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7289)، وجلسة إحاطة إعلامية قدمها قادة قوات إدارة عمليات حفظ السلام (انظر

S/PV.7275). سيحتاج المجلس إلى متابعة العديد من الأفكار التي طرحت في تلك الجلسات.

وتعامل المجلس هذا الشهر على أساس طارئ مع الأزمة الخطيرة المندلعة في اليمن، ووباء الإيبولا في غرب أفريقيا، وانتهاكات وقف إطلاق النار المستمرة من الجماعات المسلحة غير المشروعة في شرق أوكرانيا والحالة في منطقة الشرق الأوسط، بما في ذلك المستوطنات في القدس الشرقية. وفي الواقع، فإن الكثير من أعمال المجلس بشأن حالات الأزمات كان علنيا. وهذه هي الجلسة العلنية الخامسة عشر هذا الشهر.

ولذلك سأركز ملاحظاتي على عدد قليل من أساليب العمل والمسائل الهامة التي يتعين على المجلس أن يتناولها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

لقد حقق مجلس الأمن عام ٢٠١٤ رقما قياسيا للجلسات العلنية. وعقدت الجلسات الختامية القليلة الماضية، التي كانت جلسات سرية حتى فترة قريبة خلت، في شكل جلسة إحاطة إعلامية. وهذا أمر يحظى ببالغ الترحيب. وننوه بالممارسة موضع الترحيب للإحاطات الإعلامية المقدمة إلى المجلس من المزيد والمزيد من روساء لجان الجزاءات في الجلسات العامة. ولم يصبح ذلك بعد قاعدة الذهب، ولكنه بالتأكيد ليس استثناء أيضا. ونتطلع إلى إحاطة علنية تقدمونها، السيدة الرئيسة، بصفتكم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان. وبصفتنا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) والمنشأة عملا بالقرار ٢١٢٧ (٢٠١٣) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، فإن ليتوانيا على استعداد لتقديم إحاطة إعلامية للمجلس وللدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أعقاب أي تطورات هامة في عمل اللجنة ربما في تشرين الثاني/نوفمبر.

والمجلس بحاجة إلى تحسين نوعية عمليات تبادل المعلومات بين إدارة عمليات حفظ السلام والبلدان المساهمة بقوات، لا سيما وأن الأمم المتحدة تعد على نحو متزايد للتخطيط لعمليات حفظ السلام القائمة على أساس القدرات. يجب أن تكون هناك أنشطة متابعة هادفة للمناقشات. وفي تشرين الأول/أكتوبر، عقد مجلس الأمن مناقشة صريحة وحسنة التوقيت مع إدارة عمليات حفظ السلام بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، ونتطلع إلى تبادل الأفكار مع تلك الإدارة بشأن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في مالي، حيثما تكبد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العديد من الخسائر في الأرواح منذ أيلول/سبتمبر في شمال البلد.

وبالمثل، نعتقد أننا بحاجة إلى إيلاء اهتمام وثيق لقدرة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على مواجهة التحديات المتمثلة في الحالة غير المستقرة في ذلك البلد. ونحتاج إلى عملية تنفيذ للمذكرة الرئاسية S/2013/630 بشكل أكثر منهجية بشأن إجراء مشاورات مع البلدان المساهمة بقوات، والبلدان المساهمة بأفراد شرطة، وعلينا أن نواصل البناء على ذلك. ولا بد من تشجيع المزيد من التفاعل حينما تتوفر للمجلس الفرصة للاستماع إلى آراء قادة القوات. ونتطلع إلى إجراء مناقشة، اقترحها ممثل أستراليا، مع مفوضي شرطة الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونهنئ أعضاء المجلس الخمسة الجدد الذين انتخبوا قبل أسبوعين. وبعد أن خفت حدة الانتخابات ونشوتها، تبدأ الأعمال التحضيرية الهامة على الفور، خصوصا فيما يتعلق بالإعداد لرئاسة الهيئات الفرعية في المجلس. واضطلعت ليتوانيا بمهمة إنطلاق لجنتي الجزاءات بشأن اليمن وجمهورية أفريقيا الوسطى، خلال الأشهر الأربعة الأولى من عضويتها في المجلس. ونحن على استعداد لتشاطر تجاربنا مع الرؤساء القادمين. إضافة إلى ذلك، نتطلع إلى التوصل في وقت مبكر إلى

تعيين رؤساء للهيئات الفرعية، بما يتماشى مع المذكرة الرئاسية S/2014/393، التي وافق عليها المجلس قبل أربعة أشهر.

في تشرين الثاني/نوفمبر، سيستمع المجلس مرة أخرى إلى إحاطة إعلامية تقدمها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، بشأن العلاقة بين ليبيا والمحكمة الجنائية الدولية. وينبغي ألا يكون ذلك ممارسة روتينية.

وقد أحصينا مالا يقل عن ٣٧ دولة عضوا تكلمت، بعضها باسم مجموعة أكبر من الدول، في المناقشة المفتوحة بشأن أساليب عمل المجلس (انظر S/PV.7285) بشأن الحاجة إلى تناول العلاقة بين المجلس والمحكمة على نحو فعال. ومن الصعب التغاضي عن دعوة الأغلبية الساحقة إلى آلية للمتابعة. وانقضت تسع سنوات على إحالة المجلس الأولى. ولم يجر تنفيذ أي أمر من أوامر الاعتقال. ألسنا نهدف إلى ترجمة بياناتنا بشأن العدالة والمساءلة إلى سعي ملموس إلى وضع حد للإفلات من العقاب؟ ويمكن أن تشمل آلية المتابعة العديد من العناصر، مثل التزام جميع الدول بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية؛ ومعايير الإدراج لآليات الجزاءات؛ وتبسيط لجان الجزاءات لعملية صنع القرار حينما تتداخل عمليات المحكمة؛ والحوافز الرامية إلى منع حالات عدم التعاون؛ وإقامة منتدى لأنشطة المتابعة؛ وتخصيص اعتماد مالي؛ والتعاون مع المنظمات الإقليمية والرد على طلبات المحكمة وأوامرها.

في الجلسة العلنية (انظر S/PV.7287) بشأن أوكرانيا في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر، دعا العديد من أعضاء المجلس جميع الأطراف في اتفاقي مينسك إلى تنفيذهما الفوري بالكامل والعمل من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وأعرب الأمين العام عن أسفه لاعتزام الجماعات المتمردة المسلحة في شرق أوكرانيا إجراء انتخابات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، مما يشكل انتهاكا للدستور والقوانين الوطنية. وندعو أعضاء المجلس إلى إدانة إجراء ما يسمى بالانتخابات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة غير القانونية في أوكرانيا، ودعوة الأطراف في بروتوكول مينسك ومذكرة التنفيذ إلى أن تنأى بنفسها بشكل لا لبس فيه عن تلك التصرفات الاستفزازية، كما كرر الوفد الروسي قبل لحظات. ستؤدي تلك الانتخابات إلى تقويض اتفاقي مينسك على نحو خطير.

وفي الختام، أشكر رئاسة الأرجنتين مرة أخرى، وأهنئ الرئاسة الأسترالية القادمة، وأؤكد لها دعمنا الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل ليتوانيا على دينامية وفده واتساقه فيما يتعلق بمواقفه في المجلس.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدتي، ووفد الأرجنتين على رئاستكم الناجحة للمجلس خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر. وقد أجريت أعمال المجلس بصورة ممتازة بفضل قيادتكم القديرة والمتحمسة والطيبة والعمل الدؤوب الذي اضطلع به فريقكم. كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لنهنئ أعضاء مجلس الأمن الخمسة المنتخبين مؤخرا، وهم إسبانيا وأنغولا، وفنزويلا، وماليزيا، ونيوزيلندا.

وركز عمل المجلس هذا الشهر، من بين أمور أخرى، على الحالة في أفريقيا والحالة في الشرق الأوسط. فيما يتعلق بأفريقيا، أتيحت لنا فرصة قيمة لاستعراض حالتي الصومال وإريتريا، فضلا عن عمل لجنة الجزاءات المعنية بالصومال، التي قدمت بشأنها تقريرا للمجلس بصفتي رئيس اللجنة. ونعتقد أن تلك المناقشات بمثابة تذكير مفيد بأن الانخراط المستدام للمجتمع الدولي لا يزال يكتسي أهمية حاسمة لتلك البلدان وهي تشق طريقها صوب تحقيق الاستقرار. وعلى وجه الخصوص، فإن اتخاذ القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤)، بما في ذلك الإذن بالحظر البحري، برهن على التزام المجلس بإحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الصومال.

وظل المجلس أيضا يقظا إزاء الحالة في الشرق الأوسط. وأتاحت لنا المناقشة المفتوحة التي عقدت مؤخرا بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.7281) تناول هذه المسألة على نحو شامل، لا سيما في أعقاب زيارة الأمين العام إلى المنطقة، الأمر الذي يعكس جهوده الدؤوبة بغية إحلال السلام في الشرق الأوسط. وكانت الإحاطة الإعلامية التي قدمت أمس (انظر S/PV.7291) حسنة التوقيت أيضا، نظرا لسلسلة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الإسرائيلية في القدس الشرقية.

وفيما يتعلق بالحالة في سوريا، بالنظر إلى خطورتها، فإن الإحاطة الإعلامية الأولى التي قدمها صباح اليوم (انظر S/PV.7293)، المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، قدمت لنا منظورا جديدا بشأن الحالة في ذلك البلد والمنطقة المجاورة. وتشهد الحالة في سوريا تدهورا منذ أكثر من ثلاث سنوات، واليوم لها آثار واسعة على جميع جيرانها، بما في ذلك العراق، والأردن، ولبنان وتركيا. ومشاورات المجلس بشأن القرار ١٥٥٩ (٢٠٠٤) وبشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فضلا عن الإحاطة الإعلامية التي قدمها المبعوث الخاص هذا الصباح، أشارت جميعا إلى الحل السياسي للنزاع السوري بوصفه السبيل الوحيد القابل للتطبيق للمضي قدما في المستقبل في المنطقة.

وفيما يتعلق بالمسائل المواضيعية، كانت المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن (انظر S/PV.7289) حسنة التوقيت ووجيهة على السواء في خلال الفترة السابقة للاستعراض الرفيع المستوى عام ٢٠١٥ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونعتقد أن تلك الجلسة قدمت الزخم لتعبئة الاهتمام والالتزامات الدولية الرامية إلى حماية النساء والفتيات المشردات اللائي يواجهن حالات صعبة في جميع أنحاء العالم.

كما كانت المناقشة المفتوحة الأخرى التي عقدت هذا الشهر، بشأن أساليب عمل مجلس الأمن (انظر S/PV.7285)، بمثابة فرصة ثمينة للنظر في السبل الكفيلة بتحسين مراعاة الأصول القانونية في نظم الجزاءات، فضلا عن كيفية كفالة أنشطة المتابعة لإحالات المجلس إلى المحكمة الجنائية الدولية. وفي الوقت نفسه، تم تناول التقدم المحرز والمعوقات فيما يتعلق بأساليب العمل بشكل عام. وفي ضوء ذلك، لا بد من النظر في كيفية متابعة بعض النقاط التي أثيرت بصورة مشتركة في الجلسة من خلال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

كما استمعنا هذا الشهر إلى تقييم لوباء إيبولا من الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، واستمعنا إلى استمرار تأثير فيروس الإيبولا السياسي والأمني في غرب أفريقيا (انظر S/PV.7279). ومتابعة للقرار ٢١٧٧ (٢٠١٤)، وبرهنت الجلسة على اهتمام المجلس بأزمة فيروس الإيبولا، وخاصة من خلال إصدار بيان صحفي (SC /11602).

وفي الختام، نود أن نهنئ السفير غاري كوينلان، وفريق أستراليا بينما يستعدان لتولي رئاسة المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر، رغم أنه لا يزال أمامهما ٣١ ساعة على تولي الرئاسة. ونؤكد لهما تعاون جمهورية كوريا الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على ما أبداه ووفده من روح بناءة وسخية لا تعرف الكلل.

السيد مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم وفريقكم، سيدتي الرئيسة، على قيادتكم وعملكم الجاد خلال رئاستكم لهذا الشهر. بوسعي أن أتكلم بفصاحة عن ذلك، مثلما فعل زميلي الكوري، ولكنه لن يكون من صميم عادة البريطانيين. وأود أن أشكركم على عقد الجلسة الختامية اليوم. ومن الجدير بالثناء مرة أخرى أن الجلسة تُعقد علنا، وآمل أن تكرر الرئاسات المقبلة هذا الشكل من الجلسات الذي يتسم بالانفتاح والشفافية.

غطى المجلس طائفة واسعة من المسائل بصورة استثنائية في تشرين الأول/أكتوبر. شملت عددا من الصراعات المستمرة في أفريقيا – مالي والصومال وجنوب السودان وأبيي، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما قضى المجلس وقتا في مناقشة عدد من المسائل في الشرق الأوسط، بما في ذلك اليمن وسوريا، فضلا عن جلسة الأمس الطارئة ردا على تصعيد التوترات والمخاطر المحيطة بالحالة في القدس الشرقية. لقد ناقشنا أزمة فيروس الإيبولا، التي تبين الآن أنها تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وناقشنا أوكرانيا، حيث اعتزم الانفصاليون عقد ما يسمى بالانتخابات المحلية في عطلة نهاية هذا الأسبوع، في انتهاك واضح للدستور الأوكراني واتفاقات مينسك. ينبغي أن تتعهد جميع الدول الأعضاء بعدم الاعتراف بهم. وقد عقدنا اجتماعات مع رئيس محكمة العدل الدولية وقادة قوات حفظ السلام.

لقد تمسكتي طوال الشهر، سيدتي الرئيسة، بمبدأ الانفتاح والشفافية ودعمتي انتقال الإحاطة الإعلامية بشأن الجزاءات المفروضة على كوت ديفوار إلى قاعة المجلس، وحتى سمحتي للتلفزيون المالي أن يبث البيان الذي أدلى به وزير الشؤون الخارجية أمام المجلس في بداية الشهر (انظر S/PV.7274). وعقدتي أيضا ثلاث مناقشات مفتوحة مختلفة جدا أعطت نكهة تمثيلية عن طابع المسائل المعروضة على المجلس واتساع نطاقها. ومثّلت المناقشة المفتوحة بشأن الشرق الأوسط (انظر S/PV.7281) المنظور التقليدي المحدد جغرافياً الذي يشارك من خلاله مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. وتجسّد المناقشة المفتوحة بشأن المرأة والسلام والأمن (S/PV.7289) الكيفية التي أدمج المجلس بها في عمله نهجا موضوعيا وشاملا في عمله. لقد أصبح برنامج المرأة والسلام والأمن الآن جزءا لا يتجزأ من عمل المجلس ومن تفهمه لطابع الصراعات اليوم وكيفية حلها. بينت المناقشة المفتوحة بشأن أساليب العمل (S/PV.7285)، وهي المناقشة الخامسة على التوالي بشأن هذه المسألة، الكيفية التي جهّز المجلس بها نفسه في الآونة الأخيرة للانفتاح على عموم الأعضاء فيما يتعلق بتفكيره الذاتي. وينبغي الترحيب بهذا المسار من الانفتاح والشفافية والتفكير. إنه يدل على استعداد في المجلس لتكييف الطرق التي يبحث فيها مسائل السلام والأمن الدوليين، وللبقاء منفتحا ليسمع من جهات فاعلة أوسع نطاقا بشأن جميع جوانب أعماله.

وفي حين يمكننا أن نرى ذلك المسار في الطريقة التي عالج المجلس بها المسائل المعروضة عليه في تشرين الأول/أكتوبر، يمكننا أن نرى أيضا مجالات حيث لم يتمكن من إحراز تقدم. ناقش المجلس الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية عددا مرات كثرة جدا منذ عام ١٩٦٠، عندما أنشئت أول بعثة للأمم المتحدة، وهي عملية الأمم المتحدة في الكونغو. وما برحنا ننظر في القضايا المتعلقة بإسرائيل وفلسطين منذ عام ١٩٥٠. وحتى مسألة الصحراء الغربية الحديثة نسبيا، فإنها مدرجة في جدول أعمال المجلس منذ ما يقرب من ٢٥ عاما.

ولكن إذا فشلنا في حل هذه المسائل القديمة، فلن يكون لدينا الوقت لمعالجة الأزمات والتحديات الجديدة التي يواجهها العالم. وهذا هو السبب في أن تجديد التركيز على منع نشوب الصراعات يجب أن يظل جزءا رئيسيا من الجهود التي يبذلها المجلس من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وإذا تمكنا من اتخاذ إجراء مبكر للحيلولة دون تدهور الأوضاع، فقد نتمكن من أن نحول من جعلها أحد البنود الثابتة في برنامج عمل المجلس. لكن من أجل تهيئة المجال والوقت اللازمين لاتخاذ نهج وقائي فعلا، فيجب أن نجد السبل الكفيلة لتفادي تكرار المناقشات للمسائل المترسخة. ويجب أن ننهي العمل في بعض البنود المدرجة في جدول أعمال المجلس بسرعة أكبر من إدراج المزيد منها فيه. و لم تناقش بعض البنود المدرجة على جدول الأعمال الرسمي للمجلس على مدى ٦٠ عاما، وينبغي وقف الادعاء بأننا نحاول حلها.

ويتصل ذلك مباشرة بأساليب عملنا. ونحتاج إلى إحاطات إعلامية حسنة التوقيت من الجهات الفاعلة التي تضطلع بدور الإنذار المبكر عبر الأمم المتحدة. وينبغي أن نسعى للمزيد من التفاعل في المشاورات غير الرسمية. وبالرغم من الجهود التي بذلت مؤخرا، بما في ذلك جهودك، سيدتي الرئيسة، في شهر تشرين الأول/أكتوبر، فإن هذه المشاورات في كثير من الأحيان تشبه تبادل وظائف شكلي. وينبغي أيضا أن نضمن بقاءنا على أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في تسيير أعمالنا. وما لم نتمكن من تحسين الجوانب الأساسية لأساليب عملنا، فلن يتمكن مجلس الأمن الموسع من العمل.

وأخيرا، رغم أنه قد يكون من السابق لأوانه أن أهنئ السفير كوينلان على تولي أستراليا رئاسة مجلس الأمن، أود أن أعرب عن دعم المملكة المتحدة الكامل لأستراليا خلال رئاستها الشهر القادم.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم وأن أشكر أفراد فريقكم كافة، سيدتي الرئيسة، على كل العمل الذي اضطلعتم به في شهر تشرين الأول/أكتوبر. وفي فترة مكتظة بالأعمال، أدرتم مناقشتنا بروح مهنية عالية وطاقة هائلة، ونشكركم على ذلك جزيل الشكر.

من الشاق دائما أن يكون المرء المتكلم الأخير وأن يُعد موجزا لجلسة هي في حد ذاتها جلسة ختامية تعقد في كل شهر، ولن أحاول القيام بذلك. هناك الكثير الذي يمكن قوله، لا سيما بشأن الشرق الأوسط، الذي كان موضوع جلستين رئيسيتين من الجلسات العامة، ولكن اليوم لن أعود إلى البيانات التي أدلى بها وفد بلدي بشأن مختلف الأزمات في المنطقة – عملية السلام، ومكافحة الدولة الإسلامية في العراق والشام، ولبنان، وليبيا – بل سوف أقتصر على خمسة مواضيع وهي: أزمة فيروس الإيبولا، ومالي، وأوكرانيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وأساليب عمل المجلس.

وفي البيان الصحفي لمجلس الأمن المؤرخ ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، (انظر SC /11602) أشار المجلس إلى أن وباء الإيبولا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، كما أشار إلى الضرورة الملحة لأن تحشد الجهات الفاعلة الدولية جميع مواردها في الميدان من أجل احتواء الوباء. وتخطط فرنسا، من جانبها، لبناء ثلاثة مراكز تتسع لـ ٢٠٠ سرير في غينيا، من أجل مكافحة فيروس الإيبولا، سيفتتح أولها في تشرين الثاني/نوفمبر في الجزء الشرقي من البلد، حيث تفشى المرض. تخطط أيضا لفتح مستشفى لأخصائيي الصحة العاملين على مكافحة فيروس الإيبولا في غينيا، وستنشر وزارة الدفاع الفرنسية ١٢٠ فردا في غينيا لتدريب مقدمي الرعاية الذين يعالجون مصابي فيروس الإيبولا في مراكز مخصصة. كما نشارك في الآلية الأوروبية لإجلاء المصابين من العاملين الدوليين في المجال الإنساني، وذلك جزء من جهد هام لتشجيع العاملين على السفر إلى البلدان المتضررة.

وقد بعث مجلس الأمن برسالة واضحة بشأن مالي في مشاوراته التي جرت في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، وفي بيانه الصحفي المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر (SC/11604). على الصعيد السياسي، تمثل مفاوضات السلام التي أطلقت من جديد في الجزائر العاصمة في نهاية هذا الشهر، من خلال الوساطة الدولية، فرصة تاريخية لتحقيق السلام في مالي. ونرحب بدور الجزائر بوصفها ميسرة، وبالدور الهام الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، التي ستكون مسؤولة عن دعم تنفيذ أي اتفاق في المستقبل. يجب أن تشارك الأطراف المالية، سواء من الحكومة أو الجماعات المسلحة، في المفاوضات بحسن نية وبروح التوصل إلى تسوية. إن الهدف هو التوصل إلى اتفاق سلام شامل يضم الجميع ويراعي كل جانب من جوانب الأزمة في مالي. وعلى أرض

الواقع، يجب على الطرفين الاحترام الكامل لوقف إطلاق النار والالتزام بمنع شن هجمات على البعثة.

أما على الصعيد الأمني، فإن انتشار الهجمات القاتلة على البعثة تستدعي أن نعيد التفكير في الكيفية التي يمكننا بها كفالة سلامة البعثة وفاعليتها في الميدان. ونرحب باقتراح وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الشروع في إجراء مناقشة في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع. ويجب علينا أن نجد بصورة جماعية السبل الكفيلة التي تمكن البعثة من الوفاء بولايتها الشاقة لتحقيق الاستقرار في شمال مالي. إن عملية برخان قد بذلت في الأسابيع الأخيرة جهودا لمكافحة الإرهاب، ولا سيما في شمال النيجر، أدت إلى إلقاء القبض على المسؤولين عن الهجوم الذي أسفر عن مقتل أحد حفظة السلام السنغاليين، وزعزع الاستقرار في الملاذ الآمن للإرهابيين عن طريق القضاء على الكثير منهم. وللأسف، قتل جندي فرنسي أثناء العملية. إن محاور تركيز جهود عملية برخان ستتحول قريبا إلى أبعد من ذلك باتجاه الشمال وعلى وجه التحديد إلى المنطقة المحيطة بتيساليت وكيدال.

أقرّ جميع أعضاء مجلس الأمن، في الجلسة بشأن أوكرانيا (انظر S/PV.7287)، اتفاق مينسك بوصفه حجر الزاوية للخروج من الأزمة، ودعوا جميع الأطراف إلى تنفيذه بالكامل. ويحدونا الأمل في أن هذه الإشارة الصادرة بالإجماع من المجلس ستلقى اهتماماً، وعلى وجه الخصوص من قبل روسيا.

ونحن نرحب بالإجراء الهادئ للتصويت الذي تم في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر على الرغم من الظروف الصعبة التي أجري فيها. ونشدد أيضاً على أهمية استئناف الحوار الوطني وتنفيذ الإصلاحات المتوقعة من قِبل سكان أوكرانيا، وهي الإصلاحاتالتي ينبغي أن تفضي إليها هذه الانتخابات.

ونُذكر، كما فعل العديد من الأعضاء الآخرين في المجلس، بالتزامنا بسيادة وسلامة أراضي أوكرانيا. وفي ذلك الصدد، ندين الجماعات المتمردة المسلحة في شرق أوكرانيا لتنظيمها الانتخابات الخاصة بها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، انتهاكا للدستور الوطني. إن انتخابات غير شرعية من ذلك القبيل تتعارض على نحو خطير مع اتفاق مينسك، ونحن ندعو روسيا إلى استخدام كل نفوذها من أجل عدم تشجيع الانفصاليين على المضي قدماً في هذا المسعى.

وقد أُعرب، خلال مشاوراتنا حول جمهورية الكونغو الديمقراطية، عن القلق المشترك إزاء التقدم البطيء في جميع المواضيع محور اهتمام المجلس. وعلى الصعيد الأمني، اتضح الآن المأزق الذي وصلت إليه عملية النزع الطوعي لسلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وكان للمجلس فرصة الإعراب بحزم عن موقفه في هذا الصدد في بيان صحفي صادر في ٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونحن نعول على التزام بلدان المنطقة بالتوصل إلى حل نهائي لهذه المشكلة التي لازمت العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجيرانها طيلة أكثر من ٢٠ عاماً. لا يمكن تأخير تاريخ ٢ كانون الثاني/يناير. يجب الآن وضع خطط لعمل عسكري مشترك بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأشار المجلس إلى أن تحييد هذه المجموعة أولوية قصوى للمجتمع الدولي. وفيما يتعلق بالمجموعات الأخرى، رحب المجلس بالتقدم المحرز، ولكنه لا يزال في كثير من الأحيان بطيئاً جداً، وهشاً جداً.

وجرى التذكير أيضاً خلال تلك المشاورات بأن تحييد هذه المجموعات ضروري ولكنه غير كافٍ لإعادة إرساء استقرار دائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. إن الامتثال للالتزامات بموجب اتفاق أديس أبابا الإطاري هو أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويعول المجلس على الامتثال الكامل لجميع الدول الموقعة ً وبحسن نيةللالتزامات التي تم اتخاذها على الصعيد الإقليمي. ويتوقع المجلس أيضاً أن تكثف الحكومة الكونغولية جهودها الرامية إلى تنفيذ الإصلاحات

الضرورية. يحظى كل من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والممثل الخاص للأمين العام كوبلر، والمبعوث الخاص المعني بمنطقة البحيرات الكبرى دجنيت بالدعم الكامل من المجلس في دعم مساعي جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول المنطقة في الاتجاه الصحيح.

وأعربنا عن أسفنا للقرار الذي اتخذته مؤخرا السلطات الكونغولية بطرد رئيس فريق مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشير إلى الأهمية الكبرى التي يوليها المجلس لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومكافحة الإفلات من العقاب، ودعمنا الكامل للبعثة ولعمل موظفي الأمم المتحدة في هذا الصدد.

وأخيراً، فإن المناقشة العامة السنوية بشأن أساليب عمل مجلس الأمن، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.7285)، كانت فرصة للنظر في أفكار طموحة. وقد حظيت نتائج رئاسة الأرجنتين للفريق العامل غير الرسمي المعني بوثائق المجلس والمسائل الإجرائية الأخرى بترحيب عام. وقد كان ذا أهمية، تحت قيادتكم سيدتي الرئيسة، بما في ذلك مذكرة رئاسية أولى توضّح دور واضع مشاريع القرارات.

وكانت الوقاية موضوعاً مركزياً آخر في المناقشة، وكان الدعم الواسع له من اجتماعات صيغة أريا، والبيانات المقدّمة إلى المجلس من قبل المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمستشار الخاص للأمين العام لمنع الإبادة الجماعية. يسير توافق الآراء هذا في الاتجاه الصحيح ونحن نأمل، من الناحية العملية، في ألا يعرقل أعضاء المجلس الاستجابة السريعة للإجراءات الكفيلة بمنع تفاقم الأزمات.

حظيت أهمية الاتصالات المنتظمة بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن بتأييد واسع. تتم هذه الاتصالات بالمجلس على أساس يومي، وتعزيز المتابعة سيساعد، بطبيعة الحال، في منع العنف. كما رحبت المناقشة أيضاً بعمل السيدة بروست، أمينة المظالم في لجنة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة.

وفي الختام، فإن عدداً كبيراً من الوفود – نحو ٤٠ منها – أعربت إما بصورة مباشرة أو من خلال بيانات المجموعات، عن تأييدها لتطبيق المبادرة الفرنسية في عام ٢٠١٥ التي تسعى إلى الحد من استخدام حق النقض. وأشكرهم جميعاً بحرارة. وبطبيعة الحال، فلا المبادرة الفرنسية ولا التدابير المفيدة جداً التي ننفذها لصالح الشفافية في أساليب العمل ستكون بديلاً للإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

وأختتم بياني بتوجيه الشكر مرة أخرى لزميلي الأعزاء ماريتا وماريو على رئاستهما. كما نتمنى أكبر النجاح لأستراليا، التي سوف تحمل الشعلة اعتباراً من ليل غد. وأؤكد لهم دعمنا الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لا يسعني مقاومة سروري بأخذ الكلمة مرة أخرى في ظل رئاستكم، سيدتي الرئيسة.

قال ممثل فرنسا تواً إن جميع أعضاء المجلس دعوا إلى التنفيذ الكامل لاتفاق مينسك المتعلّق بأوكرانيا. كنا نود لو أن الأمر كذلك، لكنه للأسف ليس كذلك لأنه عندما تم عقد اتفاق مينسك، اقترح الوفد الروسي على وجه السرعة اعتماد بيان للصحافة تأييداً له. ولكننا اصطدمنا بمحاولات من جانب عدد من الوفود لإعادة صياغة اتفاق مينسك. لقد اقترحوا تعديلات على البيان البسيط والموجز الداعم للاتفاق والتي كان من شأنها إعادة صياغة مضمون الاتفاق. ولذلك، فإن المجلس لم يتخذ موقفاً داعماً لاتفاق مينسك.

وقد سمعنا، ويالأسف، في بعض البيانات محاولات مماثلة لإعادة صياغة الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة كييف وممثلي الجنوب الشرقي. تشوه هذه البيانات الفكرة التي يقوم عليها اتفاق مينسك، وتُضفي على نوايا الناس في الجنوب الشرقي الرامية إلى إجراء الانتخابات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر لوناً من الخداع. لقد استمعنا إلى بيانات مماثلة في كييف وبعض العواصم الغربية. وهذا يقتضي منا تقديم إيضاح للرد عليها.

وتمشياً مع اتفاق مينسك الذي أُبرم في أيلول/سبتمبر بين ممثلي الرئيس الأوكراني وممثلي المليشيات في الجنوب الشرقي، بمشاركة روسيا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تم الاتفاق على عقد هذه الانتخابات في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. والقانون الذي وقعه الرئيس بوروشينكو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر بشأن ما يسمى الأقاليم واستقلالها الذاتي الخاص، والذي يحدد موعدا لإجراء الانتخابات في ٧ كانون الأول/ديسمبر، يتعارض مع اتفاق مينسك. لقد أُدرج تاريخ ٧ كانون الأول/ديسمبر في القانون بصورة تعسفية ومن جانب واحد، ودون أي مناقشة مع الميليشيات. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تطبيق هذا القانون في الممارسة العملية، حيث أنه لا يحدد مناطق معينة ستكون مشمولة به. وهذه مسألة يجب تأجيل البت فيها لحين اتخاذ قرار إضافي بمعرفة البرلمان الأوكراني (فيرخوفنا رادا). ولا يمكن اتخاذ مثل هذا القرار لأن كييف سحبت توقيعها على الوثيقة التي تحدد الحدود الفاصلة بين القوات الأوكرانية والميليشيات. والبيان الصادر عن وزير الشؤون الداخلية في أوكرانيا، فيما يتعلق برفض تنفيذ القانون الذي وقعه الرئيس بوروشينكو في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، هو بيان غير بناء.

وهناك انتهاكات مستمرة من جانب كييف لاتفاق مينسك بشأن المسائل الأخرى كذلك. إذ يستمر قصف المناطق التي تسيطر عليها الميليشيات، انتهاكا لوقف إطلاق النار. و لم يتم تنفيذ الوعود بإصدار قرارات عفو، و لم تُحترم الضمانات الأمنية للمفاوضين من الميليشيات. كما أن الأحكام المتعلقة بلامركزية السلطة واستمرار الحوار الوطني لا يتم التقيد بها. لقد عمدت السلطات في كييف إلى تقويض التحسّن الحاصل على الحالة الإنسانية في دونباس ووضعت عقبات مصطنعة في طريق القوافل الإنسانية القادمة من الاتحاد الروسي.

وفي ظل هذه الوقائع، فإن موقف الميليشيات فيما يتعلق بإجراء الانتخابات، ولا سيما تلك المقررة في ٢ حزيران/يونيه، مبرر ويتمشى تماماً مع اتفاق مينسك وأطره الزمنية المؤقتة. وهناك حاجة ماسة إلى وجود هيئة إدارية ذات اختصاصات كاملة في جنوب شرق أوكرانيا لتسوية المسائل العملية ذات الصلة بشؤون الحياة اليومية وإنفاذ القوانين.

إن الجهود الرامية إلى إيجاد حل للحالة في جنوب شرقي أوكرانيا يجري الاضطلاع بها في أصعب الظروف غير المواتية. ومن الأهمية بمكان الآن أن نفعل كل ما في وسعنا لتقديم دعمنا لوقف إطلاق النار الهش ولبدء بناء المنطقة من جديد اقتصادياً وإنسانياً وإطلاق حوار سياسي مستدام. والمساعي الرامية إلى فرض إنذارات نهائية مصطنعة وتقليص كامل حزمة اتفاق مينسك بسبب جانب واحد فقط، مثل تاريخ إجراء الانتخابات أو إلى استخدام سلوك أي طرف كمعيار، يمكن أن تقوض عملية التسوية السلمية برمتها، لتجعلها رهينة طموحات جغرافية – سياسية معينة.

ولا يمكننا أن نستبعد إمكانية أن الذين يضعون مثل هذه الإنذارات النهائية يسعون إلى تقويض اتفاق مينسك، كما قوض اتفاق ٢١ شباط/فبراير، ويخلقون ذريعة لتسوية الصراع في جنوب شرق أوكرانيا بالقوة. يدعو الجانب الروسي بقوة إلى تفادي مثل هذا التحول في الأحداث، وفعل كل ما يتعين القيام به من أجل ضمان أن تكون الانتخابات في ٢ تشرين

الثاني/نوفمبر خطوة صوب مواصلة تطبيع الحالة والتوصل إلى تسوية شاملة للأزمة الأوكرانية الداخلية.

نذكِّر أنه، قبل بدء عملية مينسك، أعلن قادة الميليشيات عن مواقفهم التفاوضية، التي أكدت في جزء منها على أن إجراء الانتخابات الحرة في تلك الأقاليم على أساس مبادئ الحكم الذاتي الوطني، من شأنه أن يمهد الطريق للجهود المشتركة الرامية إلى الإبقاء على آفاق اقتصادية وثقافية وسياسية موحدة في أوكرانيا. سوف تساعد روسيا على ضمان أن يلتزم الفائز في انتخابات الرئاسة في الجنوب الشرقي بهذا الخط. ونحن نتوقع إجراءات محددة للتنفيذ الطوعي لاتفاق مينسك من قبل السلطات الأوكرانية والشركاء الغربيين ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

هناك فرصة اليوم للاستفادة من انتخابات ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، ليس لمفاقمة المواجهة بصورة متهورة وغير مبررة، ولكن للمضي بالأمور قدما بطريقة بناءة مع حوار قائم على احترام متبادل والبحث عن الحلول التوفيقية على أساس توازن المصالح القانونية لجميع الأطراف الأوكرانية، على النحو المطلوب في الوثيقة الموقعة في إطار عملية مينسك.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): بذلك، يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

بما أن هذه آخر جلسة مقررة لمجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أعرب عن خالص تقدير وفد الأرجنتين لأعضاء المجلس. ولجميع زملائي، وعلى وجه الخصوص السفيرات الست إلى المجلس؛ وللممثلين الدائمين والموظفين العاملين لدى كل واحد منهم. ولأمانة المجلس على الدعم المخلص الذي قدمته لنا بروح مهنية وقدر كبير من الصبر.

لقد كان شهرا حافلا بالعمل. وقد توصلنا إلى توافق في الآراء بشأن المسائل الهامة، بينما لا تزال مسائل أخرى قيد النظر. ويقول النص الذي أعدته الأمانة إنه ما كنا لنتمكن من إنجاز المهمة وحدنا، وهذا صحيح. فعمل المجلس ليس عمل شخص واحد، أو خمسة أو ستة أو سبعة أشخاص. إنه عمل الجميع، العمل الجاد والمسؤولية الهائلة. ونحن نقدر الدعم والمساهمات الإيجابية وكذلك الانتقاد البناء من كل وفد من الوفود وممثلي الأمانة العامة، بالإضافة إلى جميع موظفي خدمات المؤتمرات ذوي الصلة.

وإذ نصل إلى ختام رئاستنا، فإنني على ثقة بأن أعضاء مجلس الأمن سيتكلمون بصوت واحد متمنين لوفد أستراليا حظاً جيداً في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.